

كيف يمكن للبنان أن "يحرر" سعد الحريري؟

- هند الملاح
- الجديد
- التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٠٩
-



نقلت وكالة "رويترز" اليوم عن مسؤول لبناني كبير قوله إنّ "السلطات اللبنانية تعتقد أنّ الرئيس سعد الحريري محتجز في السعودية، ولبنان يتجه إلى الطلب من دول أجنبية وعربية الضغط على السعودية لفك احتجازه"، من دون الكشف عن هوية صاحب التصريح. وما عزز هذه الفرضية افتتاحية جريدة "المستقبل" اليوم وبيان كتلة "المستقبل" اللذين اوحيا انتظار عودة الحريري، وأنه موجود في السعودية بغير ارادته.

في حال صحّت الاخبار، هل من مواد قانونية دولية يلجأ إليها لبنان للمطالبة باستعادة رئيس وزرائه؟!!

يقول المحامي بول مرقص في اتصال مع موقع "الجديد" إنه "في القانون الدولي، هناك اتفاقية فيينا التي وضعت عام ١٩٦١، وقعتها لبنان عام ١٩٧١ والسعودية عام ١٩٨١. هذه الاتفاقية تنص في المادة ٢٩ منها على انه لا يجوز بأي شكل من الاشكال القاء القبض على ممثل الدولة (السفير او الممثل الدبلوماسي) او حجزه وعلى الدولة المعتمد لديها ان تعامله باحترام وكذلك المادة ٣١ منها تنص على ان ممثل الدولة يتمتع بالحصانة القضائية الجنائية".

هل تنطبق هذه النصوص على رئيس حكومة ام فقط على السفراء ورؤساء الدول؟!!

يشير مرقص الى ان "الاتفاقيات الدولية لا سيما هذه النصوص لا تنص على احكام خاصة برئيس مجلس الوزراء، لكن الفقه والاجتهاد العالميين، اجمعا على اعطاء حصانة الى رئيس الوزراء لا ترقى الى حصانة رؤساء الدول لكنها مع ذلك تقيه من الملاحقة من دون المرور بالاصول الدبلوماسية والقنوات القضائية والمؤسسية. وهذا ما ينطبق على السعودية في حال وعلى سبيل الافتراض التام والمطلق - تحقق هذه الحالة من الاعتقال او التوقيف".

وإذا كان البعض قد اعتبر ان الجنسية السعودية التي يحملها رئيس الوزراء تبرر ذلك، يؤكد مرقص أن "هذا الاعتبار في غير محله لان الافعال المنسوبة اليه افتراضا، هي على الاراضي السعودية اساسا، والامر لا يرتبط بالجنسية إنما بأصول التعامل الدبلوماسي والقضائي بين الدول التي يفرض ارسال في هذه الحالة استنابات قضائية ورسمية للدولة اللبنانية تنسب افعالا الى رئيس مجلس وزرائها".

أما عن المسار القانوني الذي قد تتبعه الدولة اللبنانية للاعتراض، فيرى مرقص انه من المبكر الحديث عنه "الامر سابقة وخطير، ومن المستبعد ان يكون لبنان بصدد اتخاذ خطوة كهذه".

